مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352– 9822
E-ISSN : 2588-1574
المجلد الثامن / العدد الأول
جوان 2021

OEB Univ. Publish. Co.

مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المحلية – حالة ولاية قالمة

The agricultural sector contributed to achieving local development – Guelma province as a model-

بلهوشات سناء[1]*

[1] مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر،
Belhouchet.sana@univ-Guelma.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/27 تاريخ قبول النشر: 2021/06/18 تاريخ النشر: 2021/06/30

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى الوقوف على مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر مع تسليط الضوء على واقع هذا القطاع وإسهاماته في التنمية المحلية بولاية قالمة، عبر التطرق إلى السياسات والمخططات التنموية المنتهجة للنهوض بهذا القطاع.

ومن أهم النتائج التي توصل لها في بحثنا أن القطاع الفلاحي يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى إسهامه في تحقيق التنمية المحلية، وتعد الفلاحة مصدرا رئيسيا للمواد الغذائية والمواد الخام، كما أنها تعتبر أحد سبل الرزق وفرص العمل خاصة في المناطق الريفية.

الكلمات المفتاحية: القطاع الفلاحي، التنمية المحلية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، برنامج التجديد الفلاحي والريفي.

تصنيف **JEL** : Q10, O17,O20,O1.

* **المؤلف المرسل:** بلهوشات سناء

Abstract:

Our study aims at knowing the contribution of the agricultural sector in realizing the local development in Algeria with reference the province of Guelma. As well as treating the policeis and plans adopted by the Algerien state to devlop the agricultural sector .

The most important results of our research are as follows: The agricultural sector contributes to the increase of the gross domestic product, in addition to its contribution to local development, Agriculture is a major source of food and raw materials, One of the livelihoods and employment opportunities, especially in rural areas.

Keywords: agricultural sector - local development. PNDA- Agricultural and Rural Renewal Program.

Jel Classification Codes: Q10, O17,O20, O1.

1. مقدمة:

مر الاقتصاد الجزائري بالعديد من المشاكل نتيجة للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويعد السبب الرئيسي لتدهور الاقتصاد الجزائري اعتمادها بشكل كبير على قطاع المحروقات، هذا ما أدى بها إلى الإسراع في البحث عن سبل أخرى لتنمية اقتصادها .

ويعد القطاع الفلاحي أحد القطاعات الحيوية في العديد من اقتصاديات دول العالم لما يحققه من اكتفاء ذاتي وأمن غذائي، فالزراعة اليوم تمثل سلاحا أخضرا يستعمل للسيطرة وإخضاع الشعوب.

وعلى الرغم من الأهمية النسبية للقطاع الزراعي إلا أنه مازال يعاني من التهميش والتخلف في الجزائر، مما أدى بها إلى الوقوع في أزمة التبعية للخارج نتيجة استيرادها للسلع الأساسية من الغذاء، وجراء هاته الظروف انتهجت الدولة الجزائرية مجموعة من البرامج والخطط الإنمائية للنهوض بالفلاحة بشقيها الحيواني والنباتي، حيث سعت جاهدة من خلالها إلى عصرنة المستثمرات الفلاحية وكذا استصلاح الأراضي وتشجيع تربية المواشي، بالإضافة إلى تنمية المناطق الصحراوية ومنه الوصول إلى الاكتفاء الذاتي من المنتجات الفلاحية وتخفيض فواتير الاستيراد، وبالتالي الوصول إلى الهدف الأساسي المتمثل في تحقيق التنمية المحلية.

وتأسيسا على ما سبق نطرح الإشكالية التالية: **ما مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المحلية في ولاية قالمة؟**

الفرضيات:

- فشل السياسات الفلاحية الجزائرية في تنمية القطاع الفلاحي؛
- يساهم القطاع الفلاحي الجزائري في زيادة الناتج الوطني الإجمالي وتحقيق التنمية المحلية ؛

أهداف البحث:

معرفة مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المحلية في ولاية قالمة، بالإضافة إلى التطرق إلى المخططات التي انتهجتها الجزائر للنهوض بالقطاع الفلاحي.

منهجية البحث:

تستخدم هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

2. أساسيات عامة حول القطاع الفلاحي: يعد القطاع الفلاحي قطاع حيوي لما يلعبه من دور فعال في تنمية اقتصاديات الدول، وذلك لما يحققه من أمن غذائي ونمو وقضاء على الفقر، وفي ما يلي سنعرض مفاهيم عامة حول الفلاحة.

1.2. مفهوم الزراعة: تعرف على أنها "نشاط اقتصادي يقوم على إدارة الموارد الاقتصادية والزراعية، التي يقوم بها المزارعون للنهوض بعملية الإنتاج، ولتحسين عمليات نمو النبات والحيوان، قصد توفير المنتجات الحيوانية والنباتية للأفراد، وتحقيق أكبر قدر ممكن من الإشباع بهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والزراعية" (السيعاوي، 2015، صفحة 10).

2.2. أهمية الزراعة: تتلخص أهمية الزراعة في النقاط التالية: (شعباني و بن خليفة، 2017، الصفحات 97-98)

- **مصدر للحصول على غذاء:** فهي تعمل على توفير الغذاء في العديد من المناطق النائية؛
- **تعد مصدرا للعملة الأجنبية:** عند تحقيق فائض زراعي تعمل الدولة على تصدير هذا الفائض إلى دول أجنبية مقابل الحصول على العملة الصعبة، وتوجه هذه العملات إلى التمويل ومنه تصبح مصدرا لدخول العملة الأجنبية؛

- **مصدرا لفتح مناصب شغل:** إن العمل في القطاع الزراعي يتصف بالبطالة، ويرجع سبب ذلك في أن العمليات الإنتاجية تكون موسمية، لذا فإن تنمية القطاع الفلاحي سيفتح مناصب شغل التي تتحول تلقائيا إلى قطاعات أخرى كقطاع الصناعة، التجارة والخدمات؛
- الزراعة تحتاج رأس مال أقل مقارنة بالقطاع الصناعي.

3.2. سياسات القطاع الزراعي: تعمل السياسات الزراعية على إشراك القطاع الزراعي في تحقيق التنمية بجميع أشكالها وبناءً على هذا سنعرض أهم السياسات الزراعية.

1.3.2. تعريف السياسة الزراعية: هي جزء من السياسة العامة للبلد، وهي عبارة عن مجموعة القوانين والبرامج والوسائل التي تصدرها الدولة للنهوض بالقطاع الزراعي، التي يمكن بموجبها تحقيق الرفاهية للعاملين في هذا القطاع، عن طريق زيادة إنتاجهم وتحسين النوعية (ناجي، 2015، صفحة 15).

2.3.2. السياسات الزراعية: تتمثل في: (العصفور، صالح، 2003، الصفحات 5-14)

- **سياسة توفير الغذاء:** ترتبط سياسة توفير الغذاء بالسياسات الزراعية والاقتصادية، وتعد انعكاسا لدرجة نجاح هذه السياسات، ويتم الاستدلال من خلال تحليل نتائج تطور مؤشرات المكونات الغذائية للفرد ونسبة الاكتفاء الذاتي؛
- **السياسة التمويلية والاستثمارية:** ويكون ذلك من خلال زيادة المخصصات الاستثمارية للقطاع الزراعي في الخطط التنموية؛
- **سياسات التسعير:** ولها أهمية كبيرة نظرا لدورها في توجيه الموارد بين مختلف أنواع الإنتاج والاستهلاك، وكذا تأثيرها على الكفاءة الاقتصادية للموارد، والعدالة في توزيع الدخول، والتأثير على حجم المدخرات والاستثمارات الزراعية، وكذا على المستوى المعيشي للفلاحين، لذا فإن السياسة الزراعية الناجحة تتطلب معرفة واسعة برد فعل المنتج والمستهلك اتجاه تغير الأسعار؛
- **السياسات التسويقية للمنتجات الزراعية:** لها دور مهم في التنمية الزراعية، وفي تحديد المنفعة الاقتصادية العائدة على كل من المنتجين والمستهلكين، عن طريق توفير خدمات التسويق، من نقل وتخزين وفرز وتعبئة وتمويل الصفقات التجارية وغيرها من وظائف السوق.

3. الإطار النظري للتنمية المحلية: تعد التنمية الشغل الشاغل للدول في الوقت الراهن، ولم تبقى محصورة اليوم على مفهومها التقليدي بل تعدت إلى جميع الميادين، وقد لاقى مفهوم التنمية المحلية العديد من التعاريف، وفيما يلي سنعرض ماهية التنمية المحلية وبرامج تجسيدها في الجزائر.

1.3. مفهوم التنمية المحلية: وتتمثل في إشراك أفراد المجتمع الواحد والسلطات الحكومية في عملية التنمية، بهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافات للمجتمع المحلية، وتقوم هذه العملية على عاملين أساسيين:

- مساهمة المواطنين في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم؛
- توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية (عثمان، 2011، صفحة 79).

2.3. أهداف التنمية المحلية: ونبرزها في ما يلي (غضبان، 2015، الصفحات 37-40):

- تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، وذلك عن طريق زيادة المشاريع المحلية وتوسيعها؛
- العمل على فتح مناصب عمل من المشاريع السابقة، وبالتالي تخفيض في مستويات البطالة والفقر، والقضاء على الجهل والتخلف من خلال فتح هياكل تربوية؛
- تشجيع على إنجاز مشاريع البنى التحتية؛
- تقديم الدعم المادي والمعنوي لأفراد المجتمع، ومنه تحفيز السكان على المشاركة في عملية التنمية؛
- إشراك أفراد المجتمع في تحديد الاحتياجات وفي الأعمال المراد إنجازها؛
- العمل على تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع وخاصة في الاستفادة من الخدمات العامة (الصحة، التعليم،...).

3.3. معوقات التنمية المحلية: وتتمثل في:

1.3.3. معوقات اقتصادية: وتتجسد في ما يأتي: (يوسفي، 2010، صفحة 50)

- قلة ومحدودية توفر وتواجد الموارد الطبيعية لكثير من البلديات؛
- العزلة وعدم كفاية الهياكل القاعدية المساعدة على التنمية؛

- عدم القدرة على الادخار مما يضعف حافز الاستثمار.

2.3.3. معوقات اجتماعية: وهي كالآتي: (سيردي، 2016، الصفحات 148-149)

- النمو الديمغرافي الذي يشكل حالة عدم التوازن بين حاجات السكان والموارد الاقتصادية، بالإضافة إلى العادات والتقاليد السائدة في المجتمع نتيجة تمسك الأفراد بهاته العادات ورفضهم للتغيير والتعديل؛
- الفقر والجهل يعدان عائقان أساسيين أمام التنمية المحلية، وذلك كون العنصر البشري هو الركيزة الأساسية في عملية التنمية، حيث نجد من أهداف التنمية محاربة الأمية وتأهيل العنصر البشري.

3.3.3. معوقات إدارية: نوجزها في ما يأتي: (نصور و براهمي، 2018، صفحة 86)

- عدم التجسيد الفعلي للاامركزية والديمقراطية المحلية، وعدم كفاءة الجهاز الإداري المحلي لقيامه بأعباء النشاط التنموي، إضافة إلى محدودية وتدني مستوى الوعي بالمسؤولية الملقاة على عاتق المسؤولين المحليين؛
- سوء تسيير الموارد البشرية، وهو ما أدى إلى توزيع غير منطقي للمستخدمين مقارنة بالوظائف بسبب النقص الكبير في التأطير المحلي، وهذا النقص انعكس سلبا على تحقيق التنمية المحلية.

4.3. برامج التنمية المحلية في الجزائر: تسعى الجزائر كغيرها من الدول إلى تحقيق تنمية محلية، ومن أجل ذلك وضعت مجموعة من البرامج سندرجها في ما يلي:

1.4.3. البرامج القطاعية: وتنقسم إلى قسمين:

- **البرامج القطاعية الممركزة:** وهي مجموعة البرامج التنموية التي تضم مشاريع كبيرة الحجم وتتطلب تقنيات وإمكانيات كبيرة تتعدى الجماعات المحلية، وبالتالي هي تسجل باسم الوزارة المعنية ويشرف عليه الوزير مباشرة لضمان السير الحسن والفعال، وتمويل هذه المشاريع يكون من ميزانية الدولة للتجهيز (يوسف، 2018، صفحة 160).
- **البرامج القطاعية غير الممركزة:** يتمثل الهدف الأساسي لهاته البرامج في تحقيق التوازنات الجهوية، ويشرف عليه الوالي وهو الآمر الوحيد بالصرف. وتهدف هذه البرامج إلى تحسين ظروف حياة المواطنين، والمساهمة في خلق مناصب شغل في البلدية، وتنمية التهيئة الحضرية من خلال تشجيع الاستثمار الخاص، تصحيح

الاختلالات المحتملة فيما يتعلق بالتنمية المحلية في حالة تنفيذ مخططات البلدية للتنمية (كافي و أكلي، 2017، صفحة 102).

2.4.3. المخطط البلدي للتنمية: يعد هذا البرنامج الأكثر استخداما منذ سنة 1974، أي بعد صدور المرسوم لسنة 1973 المتعلق بشروط تسيير وإنجاز المخططات البلدية للتنمية، ويشرف عليه المجلس الشعبي البلدي من حيث الاختيار وملائمة المشروعات المقترحة وموقعها وأثرها المباشر على الجماعات المحلية والسعي التساهمي مع المواطنين، ويهدف إلى تطوير المبادرات المحلية والبحث عن حلول لمشاكل الجماعات المحلية دون اللجوء إلى الوصاية، والقضاء على الاختلالات الجهوية بين البلديات، تقليل النزوح الريفي، الترقية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق النامية (كافي وأكلي، 2017، الصفحات 102-103).

4. واقع القطاع الفلاحي في الجزائر: يعد القطاع الفلاحي من بين أهم القطاعات التي يمكن أن يعول عليها لبناء والنهوض بالاقتصاد الوطني، غير أن القطاع الفلاحي في الجزائر واجه العديد من الأزمات خلال فترة الاستعمار مما جعل الدولة تعاني من العديد من المشاكل وأوقعها في دوامة التبعية الغذائية، في وقت أصبح فيه الغذاء سلاح أخضر يستعمل للسيطرة على الشعوب، وفي ما يلي نستعرض واقع القطاع الزراعي في الجزائر.

1.4. الموارد والإمكانات الزراعية في الجزائر:

1.1.4. الأراضي الزراعية: تقدر مساحة الجزائر 238174100 هكتار، وهي تحتوي مساحات كبيرة قابلة للزراعة، تقدر بـ 42.44 مليون هكتار تتغير سنويا، وهي صالحة لزراعة مختلف المنتجات الزراعية، بالإضافة إلى المنخفضات الصحراوية التي تعد أراضيها من الأراضي الممتازة والخالية من الجليد، مما يجعلها قادرة على النمو البيولوجي للنباتات، وهذا يوفر أحسن نوعية للمحاصيل الزراعية (مجدولين، 2017، صفحة 210).

2.1.4. الموارد المائية: إن اتساع مساحة التراب الوطني وتنوع المناخ نتج عنه اختلاف كبير في كمية المياه ومصادرها بين القسمين الشمالي والجنوبي، وتقدر الموارد المائية في الجزائر بـ 20 مليار م^3، منها 13 مليار م^3 من الموارد المائية السطحية بالشمال، 7 مليار م^3 من الموارد المائية الجوفية (منها 2 مليار م^3 بالشمال و5 مليار م^3 في الجنوب)، و75% من هذه الموارد المائية قابلة للتجديد (ربيع، 2017، صفحة 03).

3.1.4. الموارد البشرية: يعد العنصر البشري المحرك الأساسي لأي قطاع إنتاجي بصفة عامة والقطاع الزراعي بصفة خاصة، فإذا كان العنصر البشري مؤهل علميا وتقنيا، كلما كان استغلاله للموارد والإمكانيات الزراعية المتوفرة رشيدا. وتعد الجزائر من الدول التي تعتمد بشكل كبير على العنصر البشري في العملية الزراعية، وذلك راجع لأن معظم العمليات الزراعية مازالت تنجز يدويا، نتيجة لنقص المعدات والتقنيات اللازمة (محمد، 2012، صفحة 25).

2.4. البرامج التنموية للقطاع الفلاحي في الجزائر: تعمل الجزائر اليوم على تطوير قطاعها الفلاحي، واستنادا على ذلك وضعت مجموعة من البرامج تتمثل في:

1.2.4. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA:

1.1.2.3. تعريف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA: عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التكوين التقني والدعم المالي والنظامي، قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة من خلال المحافظة والحماية والاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية، كذلك عن طريق استصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة (وصيفي، 2014، صفحة 165).

2.1.2.4. أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: وتتمثل في (سلطانة، 2006، صفحة 07):

- الحماية والاستعمال العقلاني والدائم للموارد الطبيعية، والاندماج في الاقتصاد الوطني؛
- التخصص الإقليمي للإنتاج الفلاحي، وإعادة هيكلة المجال الفلاحي وإعادة الاعتبار وتأهيل الموارد الطبيعية لمختلف جهات الوطن؛
- تحسين الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج الفلاحي، وتحسين ظروف الحياة ومداخل الفلاحين؛
- تحرير المبادرات الخاصة على مستوى (التموين، تصريف وتكييف الإنتاج)، وترقية وتشجيع الاستثمار الفلاحي.

2.2.4. برنامج التجديد الفلاحي والريفي:

1.2.2.4. تعريف برنامج التجديد الفلاحي والريفي: هو خيار استراتيجي أطلق رسميا في أوت 2009، وتؤكد هذه السياسة من جديد على الهدف الأساسي الذي تتبعه

السياسات الفلاحية المتعاقبة منذ 1962 "التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التشديد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل" (زهير وعمار، 2014، صفحة 09).

2.2.2.4. أهداف برنامج التجديد الريفي والفلاحي: وتتمثل في تأمين المستثمرين الفلاحيين فيما يخص العقار، ومواصلة التدعيم المالي في سبيل التجديد الفلاحي، ودعم الاستثمار العمومي في مجال الموارد المائية لتطوير الفلاحة، وتعبئة القطاع الصناعي لمرافقة التجديد الفلاحي، وكذلك تنظيم مهنة الفلاحة وفتح آفاق مستقبلية للتصدير (سفيان، 2014، الصفحات 08-09).

3.2.4. البرنامج الخماسي (2015-2019): أطلقت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري في ظل البرنامج الخماسي للتنمية برنامجا يهدف إلى تذليل العقبات القانونية للاستثمار وتأطير إنجاز الفلاحين والصيادين، للبُنى التحتية الضرورية لنشاطاتهم وتطوير الجهاز الوطني للضبط، ويرتكز هذا البرنامج على ثلاث ركائز أساسية: الفلاحة وتربية المواشي، الصيد وتربية المائيات، الغابات والأحواض المائية المنحدرة؛ وقد شمل هذا البرنامج خمسة محاور أساسية (المحافظة على جهود تدعيم وتوسيع القاعدة الإنتاجية، مواصلة تكثيف المنتجات الفلاحية والصيدية التي تتم عن طريق متابعة عملية بناء الشعب الإستراتيجية وتكييف سياسة الدعم والتمويل، تقوية الحماية وحفظ الموارد الطبيعية، تقوية آليات الدعم و التأطير للإنتاج الوطني، متابعة تقوية الكفاءات البشرية والدعم التقني عبر عصرنة الإدارة الفلاحية وإدارة الغابات والتكوين والبحث والإرشاد ونشر التقدم التقني) (البحري، 2015، الصفحات 3-5).

3.4. مشاكل ومعوقات القطاع الزراعي الجزائري: يواجه القطاع الزراعي الجزائري مجموعة من العقبات نوجزها في ما يلي: (غربي، 2010، الصفحات 282-312)

- تناقص الأراضي الزراعية كما ونوعا، والسبب في ذلك الانتقاص العمدي من جانب الإنسان، الفقد في الأراضي الزراعية بسبب متطلبات الزراعة، الفقد في خصائص الأراضي الزراعية، وتفتت وتبعثر الحيازات الزراعية؛
- تعتبر الموارد بين أكثر الموارد الزراعية أهمية، إلا أن الجزائر تواجه ندرة في هذه الثروة مما يجعلها عائقا أمام الزراعة؛ ونقص في المعدات الفلاحية والأدوات التكنولوجية، وكذا انخفاض في عدد اليد العاملة الزراعية؛

- مشاكل ومعوقات تتعلق بطبيعة الأرض الزراعية (الجفاف، التصحر، تملح التربة، التعرية... الخ).

5. دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المحلية لولاية قالمة:

1.5. مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي الجزائر: نبرز من خلال الجدول الموالي مدى مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي الجزائر:

جدول1: الناتج المحلي والزراعي الإجمالي خلال الفترة (2007-2016)

البيان / السنة	الناتج المحلي والزراعي الإجمالي (مليون دولار أمريكي)		
	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج الزراعي الإجمالي	الناتج الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي%
2007	134143,00	10105,00	7,53
2008	170300,00	11197,00	6,57
2009	138126,00	12820,00	9,28
2010	161947,00	13644,00	8,42
2011	198769,10	16110,62	8,11
2012	207821.72	18334.02	8.82
2013	209415.56	20573.39	9.82
2014	213343.24	21966.60	10.29
2015	166894.00	19718.00	11.81
2016	158401.88	19476.73	12.29

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، سنوات مختلفة من (2007-2017)).

نلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (01):

- شهد الناتج الزراعي الجزائري تذبذبا خلال الفترة (2007-2016)، حيث ارتفع قيمته من 10105,00 مليون دولار أمريكي سنة 2006 لتصل إلى 21966.60 مليون دولار أمريكي سنة 2014، ويعود سبب ذلك إلى الإصلاحات التي قامت بها الجزائر من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، لينخفض سنة 2016 وتصل

قيمته إلى 19476.73 سنة 2016، ويمكن أن نرجع سبب هذا الانخفاض إلى قلة اليد العاملة في القطاع الزراعي والنزوح الريفي؛

- ارتفاع مستمر في نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، وقدرت نسبته سنة 2007 بـ 7.53% لتصل سنة 2016 إلى 12.29%، وتعد هذه النسبة ضئيلة جدا مقارنة بالإمكانات التي تمتلكها الجزائر في القطاع الزراعي.

2.5. الميزان التجاري الفلاحي في الجزائر: نسجل من خلال معطيات الجدول (02) الملاحظات التالية:

- نمو ملحوظ في قيمة الواردات الزراعية وتعد قيمتها كبيرة مقارنة بالصادرات الزراعية، وترجع أسباب ذلك لارتفاع الاستهلاك المحلي نتيجة لارتفاع النمو الديمغرافي وكذا تحسن المستوى المعيشي للسكان، بالإضافة إلى تدهور قيمة الصادرات الزراعية جراء إهمال القطاع الفلاحي، وهذا ما يشكل خطرا على أمنها الغذائي وعدم القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي؛
- نسبة تغطية الواردات الزراعية بالصادرات الزراعية قد سجل مستوى ضعيف جدا، حيث بلغت في أحسن الأحوال 15%، وذلك كون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد بدرجة كبيرة على قطاع المحروقات في جل مداخله.

جدول 2: الميزان التجاري الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2007-2013)

البيانات / متوسط السنوات	الواردات الكلية (مليون دولار أمريكي)	الواردات الزراعية (مليون دولار أمريكي)	الصادرات الكلية (مليون دولار أمريكي)	الصادرات الزراعية (مليون دولار أمريكي)	الصادرات الزراعية إلى الواردات الكلية%
2006-2002	16846.20	4198.20	22687.31	3295.71	%15
2011-2007	37644.11	7644.97	53847.73	221.78	%0.3
2013-2009	45455,87	10333,51	54522,98	406,81	%0.7

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، سنوات مختلفة من (2002-2013)).

3.5. واقع القطاع الفلاحي في ولاية قالمة: من خلال هذا المحور سيتم عرض مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المحلية في ولاية قالمة، وذلك بتسليط الضوء على الإمكانات المتوفرة في الولاية باعتبارها واحدة من الولايات الفلاحية في البلاد.

1.3.5. اليد العاملة الزراعية: وهي تمثل ركيزة أساسية للنهوض بالقطاع الفلاحي.

جدول 3: اليد العاملة الزراعية في ولاية قالمة خلال الفترة (2013-2019).

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
اليد العاملة الزراعية	477771	469774	449927	476194	310853	144086	62711

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معلومات تم الحصول عليها من مديرية الفلاحة لولاية قالمة.

نلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (03) على الرغم من التشجيع المقدم للعاملين داخل هذا القطاع إلا أنه هناك تراجع في عدد العمال، وتعود أسباب ذلك إلى هروب السكان للمدن والاستقرار فيها، وكذا التوجه نحو القطاع الصناعي والخدمي والتجاري والعمل في هذه القطاعات.

2.3.5. الإنتاج الحيواني في ولاية قالمة: وينقسم إلى صنفين:

1.2.3.4. إنتاج اللحوم الحمراء: انطلاقا من معطيات الجدول رقم (04) نلاحظ ما يلي:

- يساهم لحم الماعز بأكبر نسبة في إجمالي إنتاج اللحوم الحمراء حيث تتراوح نسبة مساهمته حوالي 51%، يليه لحم الغنم بنسبة 40%، وسجل لحم البقر أقل نسبة 9% وذلك على طول الفترة المدروسة (2007-2019)؛
- سجلت اللحوم الحمراء تطور ملحوظا من الفترة (2007-2017)، حيث بلغ حوالي 30053 قنطار سنة 2007 لتصل قيمته سنة 2017 إلى 153790 قنطار، وترجع أسباب هذا التطور إلى الاهتمام بالثروة الحيوانية من خلال تحسين الأعلاف والتلقيح الاصطناعي، في حين انخفض مستوى إنتاج اللحوم الحمراء سنة 2018 بنسبة 32 %، ويمكن أن نرجع سبب ذلك إلى المشاكل التي يوجهها القطاع طبيعيا واقتصاديا، ليعاود الارتفاع سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 بنسبة 09%.

جدول 4: إنتاج اللحوم الحمراء في ولاية قالمة خلال الفترة (2007-2019).

السنة / البيانات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
لحم الغنم (قنطار)	12021	12142	14854	26680	33780	40170	47032	52172	59500	57108	57180	38397	46895
لحم البقر(قنطار)	1503	1517	1857	3335	4223	5021	5879	6522	7438	7475	8885	5285	5289
لحم الماعز(قنطار)	16529	16695	20424	36685	46447	55234	64670	71736	81812	87487	87725	60048	61273
مجموع إنتاج اللحوم الحمراء	30053	30354	37135	66700	84450	100425	117581	130430	148750	152070	153790	103730	113457

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معلومات تم الحصول عليها من مديرية الفلاحة لولاية قالمة.

2.2.3.5. إنتاج اللحوم البيضاء:

جدول 5: إنتاج اللحوم البيضاء في ولاية قالمة خلال الفترة (2007-2019)

السنة / البيانات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
لحوم الدواجن (قنطار)	13650	13784	21770	33557	47806	60693	73018	96452	116128	129670	110490	86033	159693
البيض (1000 وحدة)	29484	29780	33315	58630	69494	76360	83950	89070	100890	132613	130105	138606	125692
العسل	659	659	815	1400	1560	1500	2177	2280	2660	2443	1621	2080	2570
الصوف (قنطار)	3607	3642	4200	4800	5100	6013	6165	6590	6710	5960	7050	6220	6790
الحليب (100 لتر)	35622	35984	42335	46140	46588	47680	50310	55240	64515	47605	48270	46666	57145

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معلومات تم الحصول عليها من مديرية الفلاحة لولاية قالمة.

- شهد إنتاج اللحوم البيضاء تطورا ملحوظا خلال الفترة (2007-2019)، حيث بلغ مستوى إنتاجه 13650 قنطار سنة 2007 لتصل كمية إنتاجه 159693 قنطار سنة 2019، وكذا إنتاج البيض ارتفع من 29484 وحدة سنة 2007 ليصل سنة 2019 إلى 125692 وحدة ويرجح هذا الارتفاع للاهتمام بتربية الدواجن مع توفير الظروف المناسبة؛
- زيادة معتبرة في مستوى إنتاج الحليب خلال الفترة (2007-2019)، حيث كان مستوى إنتاجه 35622 لتر سنة 2007 ليبلغ 57145 لتر سنة 2019، وذلك نتيجة زيادة تربية المواشي والاهتمام بها من ناحية توفير الأعلاف الجيدة وبالكميات المناسبة والتلقيح الاصطناعي للرفع من عدد المواشي.

2.2.3. الانتاج النباتي: حيث يعتبر المصدر الرئيسي للغذاء، وسنبين من خلال هذا الجدول أهميته في ولاية قالمة.

جدول 6: تطور إنتاج المحاصيل الزراعية في ولاية قالمة خلال الفترة (2007-2019)

السنة / البيانات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
إنتاج البقول الجافة (قنطار)	15240	17810	18616	39738	51120	57130	70310	79100	65085	81145	67362	104290	101235
إنتاج الحبوب (قنطار)	1200800	964840	1310000	1891600	1891740	2184000	2005420	2368000	1900000	2180800	1403258	2837614	2824630
إنتاج العلف (قنطار)	772630	586670	948552	1148756	1370726	1759646	1861685	2318920	2346270	2413335	1857383	2930655	3349695
إنتاج الخضر (قنطار)	761975	894560	1215983	2068793	2708348	2672119	2931520	2629696	2339875	2150960	1796513	1509362	1410379,4
إنتاج الحمضيات والفواكه (قنطار)	125883	163954	238466	258557	329383	402221	463775	428225	428130,5	510012,7	432194,8	502343	491794,5

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معلومات تم الحصول عليها من مديرية الفلاحة لولاية قالمة.

استنادا لبيانات الجدول رقم (05) نسجل الملاحظات التالية:

- يحتل إنتاج الأعلاف الصدارة في المنتجات الزراعية، يليه إنتاج الحبوب في المرتبة الثانية، ثم إنتاج الخضر المرتبة الثالثة، في حين تمركز إنتاج البقول الجافة المرتبة الرابعة، والفواكه في المرتبة الأخيرة الخامسة؛
- ارتفاع مستمر في إنتاج البقول الجافة في الفترة (2007-2014)، حيث وصل إنتاجه 15240 قنطار سنة 2007 ليصل سنة 2014 إلى 79100 قنطار وذلك راجع لاستصلاح الأراضي، أما خلال الفترة (2015-2019) فشهدت تذبذبا ملحوظا تراجعت سنة 2015 إلى 65085 قنطار ليرتفع سنة 2016 إلى 81145 قنطار ليعاود الانخفاض سنة 2017 إلى 67362 قنطار ثم يرتفع سنة 2018 لتصل قيمته إلى 104290 قنطار ليعاود الانخفاض سنة 2019 إلى 101235 قنطار وترجع أسباب هذا التذبذب للظروف المناخية في المنطقة؛
- عرف إنتاج الحبوب تذبذبا خلال الفترة (2007-2019)، ووصل إنتاجه إلى الذروة سنة 2018 بقيمة تصل إلى 2837614 قنطار، ويمكن أن نقول أن إنتاج الحبوب في المنطقة مقبول والسبب يعود للاهتمام بالقطاع الفلاحي وذلك بفضل برنامج التجديد الريفي والفلاحي وكذا التسهيلات والدعم المقدم للفلاحين، وكذلك نتيجة تساقط الأمطار بكميات معتبرة خلال هاته الفترة، ومن هنا تجدر الإشارة أنه لا يجب الاعتماد فقط على الأمطار الموسمية بل يلزم تطوير وسائل الري وبناء السدود لكي يصبح الإنتاج دائما ووفيرا وألا يعتمد على مياه الأمطار فقط؛
- تطور في إنتاج الخضروات (2007-2013) نتيجة لما جاء في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبرنامج التجديد الريفي والفلاحي من تشجيعات ودعم للفلاحين في هاته الفترة، أما خلال الفترة (2014-2019) فقد عرف إنتاج الخضر تذبذبا يميل للانخفاض بنسبة 10% بسبب الظروف المناخية (قلة الأمطار) وتراجع في عدد اليد العاملة الزراعية خاصة خلال سنتي 2017 و2019 في الولاية؛
- كمية الفواكه والحمضيات التي يتم إنتاجها خلال هاته الفترة ضئيلة جدا مقارنة بما تزخر به ولاية قالمة من إمكانيات طبيعية وبشرية ومالية.

6. الخاتمة:

في الأخير ينبغي القول أن الجزائر خلال السنوات الأخيرة تسعى جاهدة للنهوض بقطاعها الفلاحي، وذلك بوضعها مجموعة من البرامج والمخططات الإنمائية وكذا

الحرص على الاستغلال الرشيد لكافة الإمكانات المتاحة في القطاع، ولكن على الرغم من الجهودات المبذولة إلا أنه مازال يعاني التخلف.

1.6. اختبار الفرضيات:

- **الفرضية الأولى:** فشل السياسات الفلاحية الجزائرية في تنمية القطاع الفلاحي. وهي فرضية خاطئة إذ نجد أن الجزائر استطاعت من خلال سياساتها الفلاحية تنمية قطاعها الفلاحي والدليل على ذلك ارتفاع نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المدروسة.
- **الفرضة الثانية:** يساهم القطاع الفلاحي الجزائري في زيادة الناتج الوطني الإجمالي وتحقيق التنمية المحلية، فرضية صحيحة ويتضح ذلك في الزيادة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق تنمية محلية خاصة في ولاية قالمة؛ إذ أنها استطاعت تحقيق تنمية محلية من خلال قطاعها الفلاحي، وخطت خطوة جيدة بالرفع من مستويات إنتاجية المحاصيل الزراعية والحيوانية من سنة لأخرى وكل هذا ساعد على تحقيق اكتفاء ذاتي وتخفيض من فاتورة الاستيراد، ومنه تكون الأسعار جد معقولة وفي متناول الجميع.

2.6. النتائج والتوصيات:

- يعد القطاع الفلاحي أحد مصادر الحصول على الغذاء، من خلال إنتاج المنتجات الزراعية وتنويعها وكذا تربية الواشي والدواجن بتوفير الظروف المناسبة لها، ومنها الوصول للاكتفاء الذاتي والأمن غذائي؛
- تواجهة الفلاحة العديد من المعيقات طبيعية كالتصحر، ندرة المياه ...الخ، مادية نقص الاستثمارات في القطاع الفلاحي وبشرية نقص في العنصر البشري المؤهل وسوء استغلال الإمكانات المتاحة.

وتأسيسا على ما سبق نقترح ما يلي:

- تخطي مختلف العراقيل التي تعترض القطاع الفلاحي، مع تشجيع الفلاحة في باقي ولايات الوطن، مع ترشيد استخدام الإمكانات المتاحة، بوضع خطط واستراتيجيات تتماشى معها؛ وتقديم الإعانات اللازمة للفلاحين الصغار مع الرقابة الصارمة، والعمل على رفع مستويات الإنتاج مع تحسين المستوى المعيشي للفلاحين؛

- تشجيع الاستثمارات العمومية والخاصة في القطاع الفلاحي، بتقديم تسهيلات في القروض الفلاحية، والمحافظة على المساحات الصالحة للزراعة والاعتماد على طرق الري الحديثة في هذا المجال.

7. قائمة المراجع:

- خلف بن سلمان بن صالح بن خضر النمري، (1995)، التنمية الزراعية في الشريعة الإسلامية مع دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية المجلد الجزء الأول، المملكة العربية السعودية، أبحاث ودراسات مركز الدراسات الإسلامية.
- غربي فوزية، (2010)، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، الإصدار الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- بن غضبان فؤاد، (2015)، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، دار الصفاء، الأردن.
- محمد إبراهيم ناجي، (2015) اقتصاديات الإنتاج الزراعي والصناعي، أمجد، عمان، الأردن.
- مدحت جاسم السيعاوي، (2015)، تفعيل التمويل الإسلامي للقطاع الزراعي والصناعي، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2008)، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مجلد رقم 28، جامعة الدول العربية، الخرطوم، السودان.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2009)، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مجلد رقم 29، جامعة الدول العربية، الخرطوم، السودان.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2011)، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، مجلد رقم 31، جامعة الدول العربية، الخرطوم، السودان.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2013)، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية مجلد رقم 33، جامعة الدول العربية، الخرطوم، السودان.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2015)، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مجلد رقم 35، جامعة الدول العربية، الخرطوم، السودان.

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2017)، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مجلد رقم 37، جامعة الدول العربية، الخرطوم، السودان.
- دهينة مجدولين، (2017)، إستراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
- سلاوي يوسف، (2018)، مفهوم التنمية المحلية في القانون، الجزائري، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر.
- سردي سمية، (2018)، أهمية ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية لتحقيق التنمية المحلية –دراسة مجمع عمر بن عمر قالمة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر.
- غردي محمد، (2012)، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم تجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
- يوسفي نور الدين، (2010)، الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر دراسة تقييمية للفترة 2000–2008 مع دراسة حالة ولاية البويرة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة، الجزائر.
- كتفي سلطانة، (2006)، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2005،2000) في ولاية قسنطينة، رسالة ماجستير، كلية علوم الأرض الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، الجزائر.
- بن عثمان شويح، (2014)، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية دراسة حالة البلدية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بلقايد أبي بكر، تلمسان، الجزائر.
- وصيفي زهير، (2014)، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ودوره في التنمية المحلية في الجزائر حالة برج بوعريرج، *Assui J Agri Sci*، العدد (45).
- صالح العصفور، (2003)، السياسات الزراعية: قضايا التنمية في الأقطار العربية، جسر التنمية، العدد (21).

- أكلي زكية وكافي فريدة، (2017)، التنمية المحلية في الجزائر، قراءة للنهوض بالمقومات وتجاوز العوائق، اقتصاديات المال والأعمال ، العدد (01).
- شعباني مجيد وبن خليفة أحمد، (جوان 2017)، الاستثمار الفلاحي ودور مؤسسات التأطير والدعم المالي والإنتاجي في تحقيق الأمن الغذائي دراسة حالة ولاية عين الدفلى، global journal of economic and business، المجلد 03، العدد(02).
- براهيمي نصيرة و نصور عبد القادر، (ديسمبر 2018)، معوقات التنمية المحلية في الجزائر، اقتصاديات المال والأعمال، المجلد 03، العدد (02).
- بوعرة ربيعة، (24 و25 ماي2017)، أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الدولي الرابع حول القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، جامعة امحمد بقرة، الجزائر.
- عمراني سفيان، يومي (23 و24 نوفمبر2014)، سياسة التجديد الفلاحي والريفي كإستراتيجية لكسب رهانات الأمن الغذائي المستدام بالجزائر، الملتقى الدولي التاسع استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر.
- عماري زهير وعمار أسامة، (يوم 04 جوان2014)، دور التأمين الزراعي في تحقيق التنمية الفلاحية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2012)، يوم دراسي القطاع الفلاحي بين تحديات تحقيق الاكتفاء الذاتي ورهان الأمن الغذائي – حالة الجزائر–، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم تجارية، جامعة سطيف 1، االجزائر.